

آمال التعافي الاقتصادي والتوصل إلى لقاح تعزز مكاسب الأسهم العالمية، والفيدرالي يعدل مستوى التضخم المستهدف

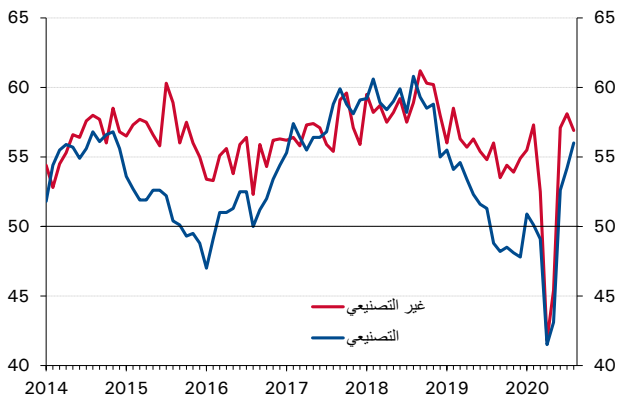
أبرز النقاط

- الأسهم العالمية تشهد أداءً جيداً في أغسطس بدعم من آمال التعافي الاقتصادي والخروج من أزمة كوفيد-١٩ وتعهد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإدخال المزيد من التدابير التيسيرية على سياسته النقدية، إلا أن المناخ الاستثماري المصحوب "بالمخاطر" والسياسة النقدية التيسيرية كان لهما أثراً سلبياً على الدولار الأمريكي.
- الاستطلاعات تُظهر انتعاش نشاط الاقتصاد الأمريكي في الربع الثالث، رغم المخاوف بشأن فشل الكونجرس في إقرار خطة تحفيز جديدة.
- السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تشهد تحولاً بسيطاً، وإن كان في غاية الأهمية، في ظل الإعلان عن استهدافه لمتوسط التضخم عند نسبة ٢% على مدى فترة من الزمن.
- من المتوقع أن يتحسن الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو خلال الربع الثالث، إلا أن ذلك الانتعاش مرتبط بزيادة حالات الإصابة بالفيروس.
- تراجع معدل التضخم الأساسي في منطقة اليورو إلى أدنى مستوياته المسجلة على الإطلاق بوصوله إلى مستوى ٠,٤% على أساس سنوي في أغسطس، مما زاد الضغوط على البنك المركزي الأوروبي لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

المسوحات الاستقصائية أن النشاط الاقتصادي قد انتعش بقوة في الربع الثالث، إذ صعد مؤشري مديري المشتريات التصنيعي (٥٦,٠) وغير التصنيعي (٥٦,٩) إلى مستويات قوية بفضل سجلات الطلبات القوية (الرسم البياني ١). كما انتعش الإنفاق الاستهلاكي منذ يوليو مقترباً من مستويات ما قبل الجائحة بفضل إعادة فتح الأعمال والتدابير الحكومية لدعم الدخل. وفي ذات الوقت، تحسن نشاط قطاع الإسكان ووصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في ١٣ عاماً وذلك على خلفية الطلب المكبوت. وفي المقابل، أشارت بعض التقارير إلى هجرة عكسية خارج المدن الكبرى كإحدى تداعيات تفشي الجائحة. ويشير إجماع الآراء ضمن المسوحات إلى تسجيل انتعاش اقتصادي بمعدلات نمو قياسية بنسبة ٢٠-٣٠% في الربع الثالث، إلا أن المسار يصبح أقل وضوحاً بعد تلك الفترة.

الرسم البياني ١: مؤشر مديري المشتريات في الولايات المتحدة

(مؤشر، ٥٠ = لا تغيير)



المصدر: Refinitiv

شهدت أسواق الأسهم العالمية شهراً آخر من المكاسب في أغسطس على خلفية التفاؤل بالتوصل للقاح ضد كوفيد-١٩ وآمال تعافي الاقتصاد العالمي وتعهد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإدخال المزيد من التدابير التيسيرية على سياسته النقدية، هذا إلى جانب الدعم الذي وفرته أسهم قطاع التكنولوجيا. وجاءت الأسواق الأمريكية في الصدارة بارتفاع مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠ بنسبة ٧%، فيما يعد أفضل أداء يشهده المؤشر خلال شهر أغسطس منذ عام ١٩٨٤، ليستعيد بذلك مستويات أعلى من تلك التي سجلها قبل الجائحة، رغم المخاوف بشأن انفصال أداء الأسهم عن الظروف الاقتصادية التي ما زالت هشة. كما تلقت عائدات السندات الأمريكية لأجل ١٠ سنوات دعماً ملحوظاً جراء توقعات الانتعاش، على الرغم من بقائها عند مستوى ٠,٦٩%، والذي يعد أدنى مستوياتها التاريخية. وتأثر أداء الدولار الأمريكي سلباً بالمناخ الاستثماري المصحوب بالمخاطر إضافة إلى السياسة النقدية التيسيرية، إذ وصل الوزن الترجيحي لمؤشر الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ عامين.

قوة البيانات الأمريكية تعزز آمال التعافي الاقتصادي

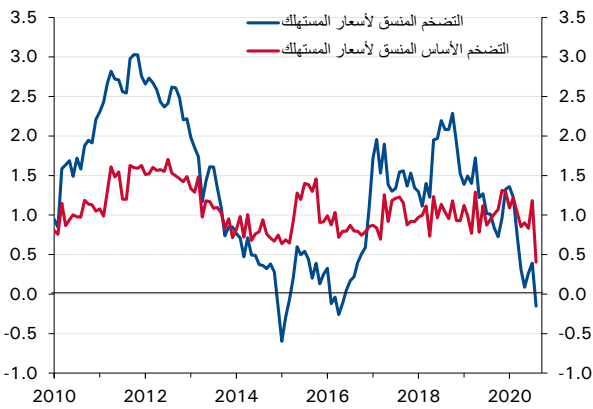
ساهمت بعض البيانات الاقتصادية الصادرة عن الولايات المتحدة، إلى جانب الانخفاض المطرد في عدد حالات الإصابة بالفيروس خلال شهر أغسطس، في تعزيز آمال تعافي الاقتصاد الأمريكي وذلك على الرغم من استمرار المخاوف المحيطة بضعف أوضاع سوق العمل والافتقار إلى حوافز مالية جديدة. وتم تعديل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ ورفع هامشياً، إلا أنه ما يزال متراجعاً بمعدل تاريخي بلغت نسبته ٣١,٧% نتيجة لضعف الاستهلاك الخاص (-٣٤,١%) والاستثمار (-٢٨,٩%). وبالرغم من ذلك، أظهرت

"المتوسط" المستهدف قد يصعب تفسيره، مما قد يؤدي إلى الارتباك بالرغم من توفيرها لبعض المرونة. وفي إطار التعديلات الأخرى التي استحدثها الاحتياطي الفيدرالي، سيقوم في المستقبل باتخاذ التدابير لمعالجة نقص العمالة عن الحد الأقصى عوضاً عن تقييم "الانحرافات" عن الحد الأقصى، مما يشير إلى التحيز نحو اتباع سياسات تيسيرية بمرور الوقت.

زخم انتعاش الاقتصاد الأوروبي يتأثر سلباً بتزايد حالات الإصابة بالفيروس

بعد الأداء الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو وتراجعته في الربع الثاني بنسبة ١٢,١% على أساس ربع سنوي، فمن المتوقع أن يشهد اقتصاد منطقة اليورو انتعاشاً قوياً خلال فترة ما بعد الإغلاق ليرتفع بحوالي ٨% في الربع الثالث، إلا أن التعافي مهدد بارتفاع حالات الإصابة بالفيروس في بعض الدول "الرئيسية" وخاصة إسبانيا وفرنسا، إذ شهدت إسبانيا فرض تدابير احترازية جديدة في مدريد وقيوداً على السفر من دول أوروبية أخرى مما أضر بثقة الأعمال وموسم السياحة الصيفية. وقد أثر ذلك على مؤشر مديري المشتريات المركب، إذ عاد إلى منطقة الانكماش في أغسطس بوصوله إلى مستوى ٤٨,٤. وفي ألمانيا، التي استفاد اقتصادها من القوة النسبية لقطاع الصناعات التحويلية وتطبيق تدابير إغلاق أقل حدة وقوة الدعم الحكومي، فقد يكون الانتعاش قد فقد بعض زخمه في ظل ارتفاع الإنتاج الصناعي بنسبة أقل من المتوقع بلغت ١,٢% على أساس شهري في يوليو وتراجع مبيعات التجزئة بنسبة ٠,٩% على الرغم من خفض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٣% اعتباراً من ذلك الشهر. إلا أن الحكومة الألمانية قامت بتعديل توقعاتها للناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي لتظهر الآن انكماشاً بنسبة ٥,٨% مقابل نسبة ٦,٣% السابقة، ويعزى ذلك جزئياً إلى مرونة سوق العمل ونجاح مخطط الاستغناء مؤقتاً عن العمالة / ونظام استبدال الأجور.

الرسم البياني ٣: التضخم المنسق لأسعار المستهلك في منطقة اليورو (% على أساس سنوي)

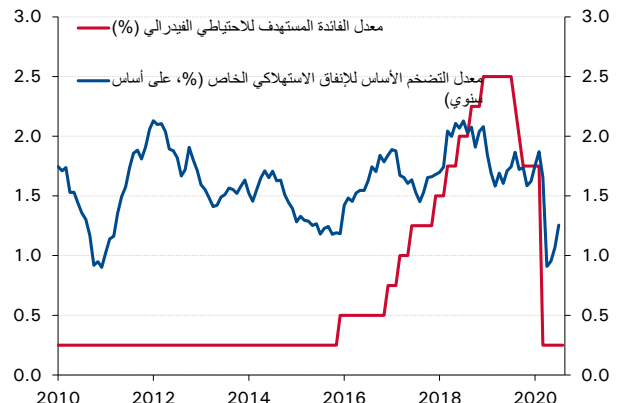


المصدر: Refinitiv

من جهة أخرى، تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو ودخل المنطقة السلبية في أغسطس، إذ وصل إلى -٠,٢% على أساس سنوي بينما انخفض المعدل الأساسي إلى أدنى مستوياته المسجلة على الإطلاق عند مستوى ٠,٤% (الرسم البياني ٣). وقد ارتبط هذا التراجع جزئياً بتأخير المبيعات الصيفية وخفض ضريبة القيمة المضافة في ألمانيا مؤقتاً، فضلاً

وسوف تتوقف صلابه واستمرارية الانتعاش إلى حد ما على سوق العمل، والذي يعتبر ضعيفاً للغاية على الرغم من تحسنه، إذ ارتفعت معدلات الوظائف غير الزراعية بمقدار ١,٤ مليون وظيفة في أغسطس، بما يتوافق مع إجماع الآراء، وإن كان صافي التراجع مازال بواقع ١١,٥ مليون وظيفة منذ فبراير الماضي، في حين أن معدل البطالة - على الرغم من مساره الهبوطي - ظل مرتفعاً عند مستوى ٨,٤%، وذلك على الرغم من خروج ملايين الأشخاص من القوى العاملة منذ فبراير وبالتالي لم ترد بياناتهم ضمن إحصاءات البطالة. والجدير بالذكر أيضاً أن ثقة المستهلك فشلت في استعادة قوتها بشكل ملموس في الأشهر الأخيرة مما يشير إلى إمكانية تراجع الإنفاق الاستهلاكي مع تلاشي الدعم الناتج عن التدابير التحفيزية السابقة. من جهة أخرى، فشل الديمقراطيون والجمهوريون حتى الآن في إقرار مشروع قانون مساعدات تحفيز الاقتصاد لتوفير دعم جديد للمستهلكين واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين إعانات البطالة (انتهت الدورة السابقة في يوليو). ويسعى الديمقراطيون للتوصل إلى حزمة تحفيز بقيمة ٢,٢ تريليون دولار بالإضافة إلى التدابير التي تم إقرارها بالفعل بقيمة ٣ تريليون دولار. في حين يسعى الجمهوريون للتوصل إلى صفقة تتراوح ما بين ٠,٥ - ١ تريليون دولار تتضمن أيضاً استبعاد بند تقديم الدعم لحكومات الولايات والحكومات المحلية الوارد ضمن اقتراح منافسيهم.

الرسم البياني ٢: معدل التضخم وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة (%)



المصدر: Refinitiv * بين الرسم معدل التضخم لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحد الأعلى لسعر الفائدة المستهدف من قبل الاحتياطي الفيدرالي

وفي ذات الوقت، طرأ تحول بسيط وإن كان في غاية الأهمية على سياسات الاحتياطي الفيدرالي، إذ أعلن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جاي بول أن البنك سيستبدل المستوى المستهدف حالياً للتضخم البالغ ٢% بأخر يستهدف تحقيق نفس المعدل في المتوسط ضمن مدى زمني. وفي ظل الظروف الحالية ومع بلوغ معدل تضخم مؤشر نفقات المستهلك الشخصي الأساسي (المقياس المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي) مستوى ١,٣% على أساس سنوي في يوليو ووصوله في المتوسط إلى ١,٦% فقط على مدى العقد الماضي، يعني ذلك ضرورة تجاوز التضخم لمستوى ٢% على المدى المتوسط (الرسم البياني ٢). وتؤكد تلك الخطوة عزم الاحتياطي الفيدرالي الإبقاء على السياسة النقدية التيسيرية لفترة طويلة، وعلى الرغم من وصول معدل التضخم بالفعل إلى ما دون المستويات المستهدفة، إلا أنه لا يتوقع أن يؤثر ذلك كثيراً على قراراته على المدى القريب. وتتمثل إحدى الانتقادات الموجهة لتلك التغييرات أن المستوى

التغيير، حتى وإن عجز عن تحقيق العديد من أهدافه المعلنة. وسعت السياسة الاقتصادية التي انتهجها رئيس الوزراء شينزو أبي والتي يطلق عليها مسمى "أبينوميكس" إلى تحفيز النشاط الاقتصادي لليابان التي تعاني من "عقود ضائعة" من الركود الاقتصادي والانكماش وانخفاض معدلات النمو على خلفية ارتفاع نسبة المسنين، وذلك من خلال تطبيق بعض الإصلاحات الهيكلية لتعزيز الإنتاجية وتطبيق سياسات مالية ونقدية أوسع نطاقاً. وتضمنت أبرز المبادرات قيام بنك اليابان بعمليات شراء ضخمة للأصول، وغيرها من تدابير التحفيز المالي، وتوسيع مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتطبيق إصلاحات جوهريّة على صعيد حوكمة الشركات. وفي ظل نظام حكم أبي، بلغ متوسط النمو السنوي لليابان ١,١% في الفترة ما بين ٢٠١٢ و ٢٠١٨ وشهدت أدنى معدلات البطالة منذ عقود، كما ارتفع مؤشر نيكاي إلى مستويات لم يشهدها منذ أوائل التسعينيات، بالرغم من وجود بعض العثرات التي تمثلت بإدخال زيادتين على ضريبة الاستهلاك، مما دفع الاقتصاد إلى الركود، هذا إلى جانب الفشل في الوصول إلى مستوى التضخم المستهدف بنسبة ٢%، وإن كان قد أصبح إيجابياً، وارتفعت مستويات الدين العام إلى نسبة ٢٣٨% من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعد الأعلى على مستوى العالم. ومن المتوقع أن يواصل خليفة أبي، الذي من المرجح أن يكون من بين أعضاء الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم الذي ينتمي إليه أبي، تطبيق سياسات مماثلة.

قطاع الخدمات الصيني يقود الانتعاش الاقتصادي

استمر انتعاش ما بعد الجائحة في الصين خلال شهر أغسطس، وانتزع قطاع الخدمات مركز الريادة من قطاع الصناعات التحويلية، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن مؤشر مديري المشتريات، إذ شهد المؤشر غير التصنيعي الرئيسي نمواً هائلاً ووصل إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ أوائل عام ٢٠١٨ (٥٥,٢ مقابل ٥٤,٢ في يوليو). وقد ساهم تخفيف قيود السفر الداخلية في تعزيز السياحة المحلية. وتراجع المؤشر التصنيعي الرسمي هامشياً في أغسطس، على الرغم من بقائه في المنطقة التوسعية (٥١) بدعم من زيادة الطلبات الجديدة، إلا أن الصادرات ظلت منخفضة (٤٩,١) للشهر الثامن على التوالي نتيجة لاستمرار ضعف الطلب الخارجي على خلفية استمرار حالات الإصابة بفيروس كورونا على مستوى العالم. وعكست دراسة استقصائية صادرة عن (Caixin / Markit) للشركات الصينية الأصغر حجماً صورة مماثلة أوضحت قوة الاستهلاك المحلي ومساهمة ذلك في تعويض ضعف الطلب الخارجي. وتجاوز المؤشر توقعات المحللين في أغسطس، إذ ارتفع إلى ٥٣,١ مقابل ٥٢,٨ في يوليو، ليسجل بذلك أعلى معدل نمو منذ يناير ٢٠١١.

كما أدت التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة واعتماد البلاد على الطلب الخارجي، وهو الأمر الذي بينته الجائحة مرة أخرى، في تسريع إعادة توجيه السلطات للاقتصاد نحو الاستهلاك المحلي. ومن المتوقع أن يتم تساهم سياسة "الدورة الاقتصادية المزدوجة" التي يتبناها الرئيس شي - في زيادة الاعتماد على الذات إلى جانب الاستثمار والتكنولوجيا الجديدة خلال الأشهر المقبلة.

عن الضعف العام للأوضاع الاقتصادية على خلفية تداعيات الجائحة. إلا أن هناك ضغوطاً أخرى يتعرض لها التضخم نتيجة لقوة أداء اليورو الذي ارتفع بأكثر من ١٠% مقابل الدولار الأمريكي منذ منتصف مايو، ليصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في عامين عند ١,٢٠ دولار تقريباً.

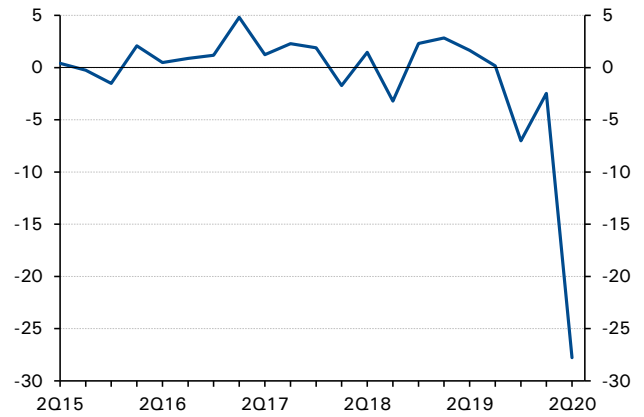
وتتضمن الأسباب الكامنة خلف قوة أداء اليورو - أو بالأحرى التي تعكس ضعف الدولار - خفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة وتضييق هوامش الفروق في أسعار الفائدة (ومؤخراً تحول سياسة الاحتياطي الفيدرالي الخاصة بالتضخم) وفشل الولايات المتحدة في الإعلان عن خطة تحفيز مالي جديدة وبداية ظهور بوادر انتعاش على الاقتصاد الأوروبي والتوصل في شهر يوليو لاتفاقية التحفيز المالي على مستوى الاتحاد الأوروبي والتي من شأنها تعزيز النمو وتقليل الانقسام الإقليمي. ومن المتوقع أن يقوم البنك المركزي الأوروبي في اجتماعه المقرر انعقاده في منتصف سبتمبر بخفض توقعاته الخاصة بالتضخم - التي تبلغ ١,٣% فقط بحلول عام ٢٠٢٢ وهي أقل بكثير من مستوى ٢% المستهدف - ونتيجة لذلك يواجه دعوات متزايدة لتيسير سياسته. إلا أن أحدث التصريحات الصادرة عن مسؤولي البنك المركزي الأوروبي تشير إلى أنه من غير المحتمل اتخاذ تدابير رئيسية فورية.

انخفاض قياسي للناتج المحلي الإجمالي الياباني في الربع الثاني، واستقالة رئيس الوزراء أبي

كشفت الأرقام الصادرة في أغسطس عن مدى شدة انكماش الاقتصاد الياباني في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، إذ انخفض الإنتاج بمعدل قياسي بلغ ٢٧,٨% على أساس ربع سنوي (على أساس سنوي)، كما أضر الإغلاق بالإنفاق الاستهلاكي والاستثمار والصادرات، وتضرر الأخير أيضاً من ضعف الطلب الخارجي (الرسم البياني ٤). إلا أن أحدث البيانات تعكس انتعاشاً متواضعاً لمبيعات التجزئة وإنتاج المصانع، وهو الأمر الذي قد يدفع بنك اليابان إلى تعديل تقييمه للنمو الاقتصادي للفترة المتبقية من العام الحالي.

الرسم البياني ٤: الناتج المحلي الإجمالي لليابان

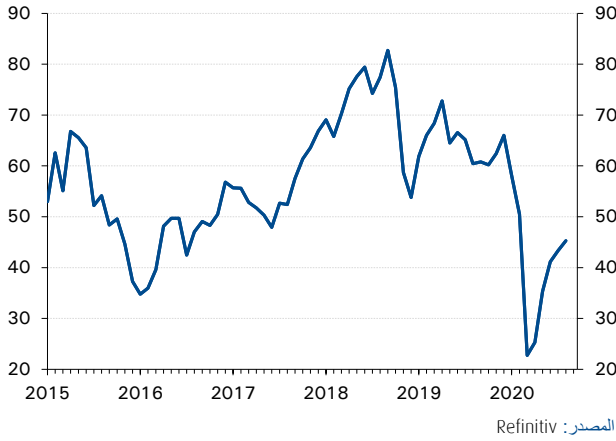
(% على أساس سنوي)



المصدر: Refinitiv

وكان شهر أغسطس أيضاً من الأشهر الهامة نظراً لاستقالة شينزو أبي لدواعٍ صحية، وهو أطول من بقي في منصب رئاسة الوزراء في اليابان. ويترك أبي خلفه إرثاً من السياسات المتوازنة والإيجابية والهادفة إلى

الرسم البياني ٥: سعر خام برنت
(دولار برمیل، نهاية الشهر)



وفي مستهل شهر سبتمبر، عاودت الأسعار اتجاهها التراجعي مرة أخرى في ظل ظهور مخاوف بشأن ضعف الطلب نتيجة لتفشي فيروس كورونا وزيادة عدد منصات حفر النفط في الولايات المتحدة على أساس أسبوعي للمرة الثانية خلال ثلاثة أسابيع وعودة إمدادات الأوبك وحلفائها. إذ شهد شهر أغسطس قيام مجموعة المنتجين بتقليص معدلات خفض الإنتاج بواقع ٩,٧ مليون برمیل يومياً وقاموا بزيادة إمداداتهم للمرة الأولى منذ أبريل، بحد أدنى ١ مليون برمیل يومياً. وفي ظل حالة عدم اليقين تجاه معدلات الطلب واستمرار ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية لأعلى مستوياتها الموسمية في أكثر من ١٠ سنوات، لا تزال السوق متخمة. وكان يتوجب خفض أسعار البيع الرسمية لمنتجي النفط الإقليميين للشهر الثاني على التوالي حتى يتم تحفيز عمليات الشراء وقبل بدء موسم صيانة المصافي الواقعة في نصف الكرة الشمالي.

الناتج المحلي الإجمالي للهند ينخفض بمعدلات قياسية في الربع الثاني

تقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ (الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١) بأعلى وتيرة على الإطلاق إذ أثرت الجائحة بشدة على النشاط الاقتصادي. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل شديد بلغ ٢٣,٩% على أساس سنوي متأثراً بالتراجع الحاد للاستهلاك (-٢٧%) والاستثمار -٤٧%، نظراً لتشكيلهما الجزء الأكبر من الناتج القومي، في حين كان صافي الصادرات إيجابياً بفضل الانخفاض الشديد للواردات. وفي ذات الوقت، ارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة ٢٠% كما حافظت الحكومة على تدابير الإنعاش الاقتصادي لمواجهة تداعيات الجائحة. وفي إشارة إلى أن الضغوط الاقتصادية قد تكون بدأت في التراجع، انكمش مؤشر مديري المشتريات المركب لشهر أغسطس بأبطأ وتيرة يشهدها منذ مارس (٤٦) على الرغم من استمرار الانكماش للشهر الخامس على التوالي نتيجة لقلّة الطلبات الجديدة وارتفاع معدلات البطالة. أما على صعيد السياسات، أبقى بنك الاحتياطي الهندي على معدل إعادة الشراء الرئيسي دون تغيير عند مستوى ٤% في ظل ارتفاع معدلات التضخم مع الحفاظ على سياسته التيسيرية، وذلك خلافاً للتوقعات بقيامه بخفض سعر الفائدة.

ويتوقف الانتعاش الاقتصادي في الهند على مدى سرعة انحسار الجائحة، إذ أصبح من المستبعد حدوث انتعاش اقتصادي وشيك نظراً لتزايد حالات الإصابة اليومية التي وصلت إلى ٣,٩ مليون حالة كما في ٤ سبتمبر وتضاعفت تقريبا من المستويات المسجلة الشهر السابق. وقد يؤدي ذلك إلى تمديد عمليات الإغلاق وتسجيل الاقتصاد لمعدل تعافي أبطأ بكثير من المتوقع. إلا أن ارتفاع مستويات العجز المالي ما زالت تدعو للقلق (٢٤,٦% من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١) مما يحد من نطاق توسيع السياسة المالية. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥% (تم خفضه من ٤%) في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وأن ينمو بنسبة ٧,٦% في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، والذي يعد مستوى متفانلاً من وجهة نظرنا باعتبار الطبيعة الممتدة للجائحة.

ارتفاع أسعار النفط في أغسطس، إلا أن ضغوط الطلب ما زالت تقي بظلالها

ارتفعت أسعار النفط للشهر الخامس على التوالي في أغسطس، حيث سجلت أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت مكاسب بنسبة ٤,٦% على أساس شهري لتنتهي تداولات الشهر مغلقة عند مستوى ٤٥,٣ دولاراً للبرميل، والتي تتراوح حول أعلى المستويات التي سجلتها آخر مرة في أوائل مارس (الرسم البياني ٥). وتحركت الأسعار ضمن نطاق محدود (٤٤-٤٦ دولاراً للبرميل) على مدار الشهر بأكمله، إلا أن مكاسب الأسعار الدورية أثبتت أنها مؤقتة نظراً لتزايد حالات الإصابات بفيروس كورونا والضعف الاقتصادي واسع النطاق الذي قد يتبع ذلك. وكانت الصين، التي استوردت كميات قياسية من النفط الخام في يونيو ويوليو (أكثر من ١٢ مليون برمیل يومياً) من أهم الجهات المساهمة في تحسن مستويات الطلب، حتى وإن كان معظم هذا الطلب بهدف الاستفادة من الأسعار المنخفضة خلال هذه الفترة.



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com